

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام وحده هو المخرج من سياسة هي مزيج من الفشل والكذب

انتهى حبل الكذب، وهو قصير، وبان المستور، وانكشفت حقيقة أزمة الوقود، عندما تحدث وزير الدولة بوزارة النفط أمام البرلمان، يوم الأربعاء ٢٠١٨/٠٥/٠٢م، حيث قال: (سبب الأزمة هو فشل الحكومة في توفير ١٠٢ مليون دولار لصيانة المصفاة واستيراد احتياطي من الوقود) "صحيفة الجريدة العدد ٢٤٥٤" وبحسب صحيفة السوداني العدد "٤٤١٨" فإن الوزير ذرف الدموع حزناً على تفاقم أزمة الوقود، وعجز الوزارة عن تعويض المواطنين عن الخسائر التي لحقت بهم في المشاريع الزراعية، ونفوق حيواناتهم!!

وعلى ضوء هذه الإفادات، وفي ظل مسلسل الكذب الطويل بوصول البواخر، وانفراج الأزمة خلال أيام أو ساعات، يحق لنا أن نتساءل هل تمت صيانة المصفاة أم لم تتم صيانتها بعد لعجز الدولة مالياً؟! علماً بأن الوزير ذاته في حديثه في جامعة السودان، يوم الثلاثاء الماضي، قال إن الخروج من الأزمة سيأخذ وقتاً "صحيفة السوداني ٤٤١٧" ثم تحدث في اليوم التالي مباشرة أمام البرلمان، قائلاً (إن دخول المصفاة يتطلب (٤ إلى ٥) أيام "صحيفة الجريدة ٢٤٥٤") علماً بأن المصفاة، وبحسب الوزير نفسه، توفر فقط ٤٢% من استهلاك الجازولين و ٧٥% من استهلاك البنزين و ٩٣% من استهلاك الغاز!

إن السياسات الاقتصادية التي بدأت الحكومة في اتخاذها، منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨م، والتي يحتوي أهل البلاد بنيرانها في شكل غلاء طاحن، وأزمات متلاحقة في الخبز والسكر والوقود، بل وجميع السلع، هذه السياسات المدروسة تسير فيها الحكومة بتدبير كامل، تنفذ رويشة صندوق النقد الدولي، طمعاً فيما عنده من ربا محرم، مؤذناً بحرب من الله ورسوله، ومن ذلك بدء الحكومة بخطوات لتعويم الجنيه، فقد خفضت قيمته إلى النصف، وضاعفت الجمارك بنسبة ٢٠٠% ثم اتخذت خطوات لرفع الدعم عن السلع، فتضاعف سعر رغيف الخبز، وتضاعف سعر السكر، وانعدم الوقود، ونشأت السوق السوداء، كمقدمة لقبول الناس لارتفاع أسعار السلع، في إطار سياسة ترويض الحكومة للدخول في الطاعة الكاملة لصندوق النقد الدولي!!!

هذه هي حقيقة سياسة الحكومة التي أوصلت البلاد لهذه الحالة من الانهيار الكامل، وقد اعترف بذلك رئيس مجلس الوزراء، بكري حسن، في حديثه أمام البرلمان في ٢٠١٨/٠٤/٣٠ حيث قال: (الإجراءات التقشفية التي حملتها موازنة العام ٢٠١٨م كان يفترض أن تتخذ منذ العام ٢٠١١م عقب انفصال الجنوب، ولكن أُرجئت تقديراً لظروف المواطنين) وكان البشير قد سجل الاعتراف ذاته، في حديثه في ٢٠١٨/٠٤/٢٧م لمجلس شورى الحركة الإسلامية حين قال: (الدولة تتجه الآن لحلول جذرية لمشاكل الاقتصاد السوداني). إذن هذا

الفسل هو عينه سياسة الدولة باعترافها، أما محاولات التضليل بتسمية هذا الفسل حلولاً جذرية، فهو تكرار ساذج لأقوال قراصنة الاقتصاد؛ خبراء الصندوق؛ الذين يصفون حيناً روثاتهم اللعينة بأنها ترياق لعلاج تشوهات الاقتصاد؛ وحيناً أنها معالجات جذرية؛ وغيرها من الأكاذيب. لذلك فإن حديث الحكومة عن أن سبب الانهيار الاقتصادي هو أفعال من تسميهم بالقطط السمان؛ أو جشع التجار؛ أو هلع الناس؛ أو السوق السوداء؛ أو التهريب... كل هذه الأسباب المزعومة إنما هي محض أكاذيب، لصرف الأنظار عن تأمر الحكومة مع صندوق النقد الدولي ضد مصالح العباد والبلاد.

إن السبب الحقيقي لتدهور الاقتصاد والأزمات المتلاحقة هو خروج الحكومة عن طاعة الله سبحانه وتعالى، وسعيها للدخول الكامل في طاعة أعداء الله؛ أمريكا ومؤسستها؛ صندوق النقد والبنك الدوليين.

أيها الأهل في السودان:

إن الحل الجذري هو الذي يحمله لكم حزب التحرير؛ مبدأ الإسلام العظيم، لكونه أنظمة حياة من لدن حكيم خبير، تصلح معاشنا ومعادنا لأنها توجب علينا التوكل على الله سبحانه وتعالى، ثم الاعتماد على الذات، وترفع عنا إصر الأنظمة الرأسمالية، وأغلال جباياتها التي عطلت الإنتاج، وفرّخت البطالة، وأفقرت العباد، ورهنت البلاد وثروتها للأعداء، فانسدّ أفق الحل أمام الحكومة، إلا من التسول على أبواب الأعداء. فقطعت حبل الله المتين، ووصلت حبال العدو، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون!

إن المخرج لا يكون إلا بتطبيق أنظمة الإسلام في دولة الخلافة، فكونوا لمشروع استئناف حياتكم بالإسلام من العاملين، فإن به وحده يتحقق الفوز في الدنيا والآخرة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

حزب التحرير

١٨ شعبان ١٤٣٩ هـ

ولاية السودان

الموافق ٢٠١٨/٠٥/٠٤ م